المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

تقرير موجز

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023

أكتوبر 2024م

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

SUMMARY REPORT

FEATURES AND OUTLOOK OF ECONOMIC PERFORMANCE OF THE GCC COUNTRIES 2023

OCTOBER 2024

تشير المؤشرات المختلفة إلى تمتع اقتصاد دول المجلس بأسس قوية وآفاق إيجابية، مدعومة بجهود التنويع الاقتصادي لتنمية القطاعات الواعدة وتعزيز الاستدامة المالية واستقطاب الاستثمارات الاستراتيجية. وعلى الرغم من التحديات والأوضاع العالمية غير المستقرة، من المتوقع أن يستمر نمو الاقتصادات الخليجية بوتيرة ثابتة في المدى المتوسط، مما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية.

التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2023م تباطؤًا في النمو مقارنة بالعام 2022م، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.2%، وهو أقل من المتوسط السنوي للفترة 2000-2019م. ويعزى هذا التباطؤ إلى السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها البنوك المركزية لمعالجة الضغوط التضخمية وتباطؤ الاستهلاك والاستثمار في ظل ارتفاع معدّلات الفائدة، وتقليل الدعم المالي في بعض القطاعات الإنتاجية. ويتوقع الصندوق أن يستقر النمو العالمي عند 3.2% في العامين 2024 و2025م، (شكل 1)

شكل 1: معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي (%)، 2020-2025م

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

كما انخفض معدل التضخم العالمي إلى 6.8% في العام 2023م من 8.7% في العام 2022م، ومن المتوقع أن يستمر بهذا الاتجاه التنازلي ليصل إلى 5.9% في العام 2024م و4.5% في العام 2025م، (شكل 2). وكذلك، تراجعت أسعار الطاقة بشكل كبير في العام 2023م، حيث انخفض متوسط سعر برميل خام برنت إلى 82 دولار أمريكي بعد أن بلغ نحو 101 دولار أمريكي في العام 2022م. وتجمع التوقعات أن تقوم البنوك المركزية الكبرى في العام 2024م بإيقاف رفع أسعار الفائدة التي أقرتها في عامي 2022 و 2023م لوضع نهاية لأكبر دورات تشديد السياسة النقدية في سبيل كبح جماح التضخم.

شكل 2: معدل التضخم العالمي (%)، 2020-2025م

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

وشكل العام 2023م الأعلى أداءً منذ سنوات في أسواق المال العالمية الرئيسية وبالتحديد الأميركية، إذ سجل مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) مكاسب سنوية بنحو 24.2%، وصعد مؤشر ناسداك بنسبة 43.4% في هذا العام، أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد ارتفع بنسبة 13.7%، واختتمت الأسهم الأوروبية (Stoxx 600) العام 2023م بمكاسب سنوية بنسبة 12.7%، وبلغت مكاسب مؤشر Nikkei 225 الياباني نحو 28.2%. في حين سجل مؤشر شنجهاي خسائر بنسبة بلغت -3.7%، (شكل 3).

شكل 3: أداء المؤشر العام (%) لأسواق المال العالمية، 2023م

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com

تطورات الاقتصاد الخليجي

في العام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتكتل مجلس التعاون الخليجي 1,691.8 مليار دولار أمريكي، مسجلًا نموًا بنسبة 0.5% مقارنة مع العام 2022م، (شكل 4). وجاء هذا النمو نتيجة نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3%، مقابل انكماش القطاع النفطي بنسبة 4.8%- بسبب تخفيضات إنتاج النفط من قبل مجموعة أوبك+. وشهدت قطاعات النقل والتخزين والأنشطة المالية والعقارية أعلى معدلات النمو، بينما تراجع قطاع التعدين واستغلال المحاجر. وتشير توقعات المركز الإحصائي الخليجي أن يحقق اقتصاد مجلس التعاون نموًا بنسبة 3.7% في العام 2024م، وبنسبة 4.5% في العام 2025م، وذلك بفضل زيادة الإنتاج النفطي والتنوع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، مدعومًا بسياسات تحفيزية في المالية العامة.

شكل 4: معدل نمو (%) الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة، 2014 - 2026م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ووفقا للتقديرات الأولية، تشير البيانات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون بالأسعار الجارية بنسبة -3.5% ليصل إلى 2,112 مليار دولار أمريكي في العام 2023م، وبلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ما نسبته 28.8% وبقيمة 609 مليار دولار أمريكي، مقابل مساهمة القطاع غير النفطي بما نسبته 71.2% وبقيمة 1,503 مليار دولار أمريكي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون في العام 2023م نحو 36.7 ألف دولار أمريكي، (شكل 5).

شكل 5: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2020-2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في العام 2023م نحو 2.2% منخفضًا عن المعدل المسجل في العام 2022م والبالغ 3.1%. ومما ساعد على تراجع التضخم في العام 2023م التحسن في سلاسل الإمداد وتراجع أسعار النفط الخام وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية. ويشير متوسط التوقعات الذي أعده المركز إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستستقر عند معدلات 2.4% و 2.6% و 2.1% خلال الأعوام 2024-2026م، (شكل 6).

شكل 6: معدل التضخم العام وتوقعات النمو لمجلس التعاون (%)، 2014-2026م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وشهدت الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الثلاث الماضية لتتجاوز مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، مدعومة بالتعافي الاقتصادي العالمي. وارتفع الإنفاق الحكومي ليبلغ 639 مليار دولار أمريكي في 2023م وبمعدل نمو بلغ 8.5%. ورغم العجز المالي المسجل خلال الفترة 2014-2021م، شهد العام 2022م تسجيل مالية الحكومة بمجلس التعاون فائضاً مالياً ملحوظاً يقدر بنحو 134 مليار دولار أمريكي وبنسبة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتلاه فائض بنحو 2 مليار دولار أمريكي في العام 2023م. ومن المتوقع أن يستقر الدين العام لتكتل مجلس التعاون عند 28% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2024م، مع تحسن التصنيفات الائتمانية وزيادة الإيرادات غير النفطية للدول الأعضاء، مما يعزز الاستدامة المالية، (شكل 7).

شكل 7: مالية الحكومة بمجلس التعاون، 2019 - 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وفي أسواق المال، ارتفع المؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية بنسبة 8.0% في العام 2023م، مدعومًا بنمو السوق المالية السعودية بنسبة 14.2% وسوق دبي المالي بنسبة 21.7%. في المقابل، شهدت أسواق أبوظبي والكويت ومسقط تراجعًا في أدائها، (شكل 8). وقد بلغت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال الخليجية 4.4 تريليون دولار أمريكي، بنمو نسبته 11.8% مقارنة بالعام 2022م، مما يعكس تزايد الاهتمام العالمي بالاستثمارات في المنطقة.

شكل 8: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية (%)، 2023م

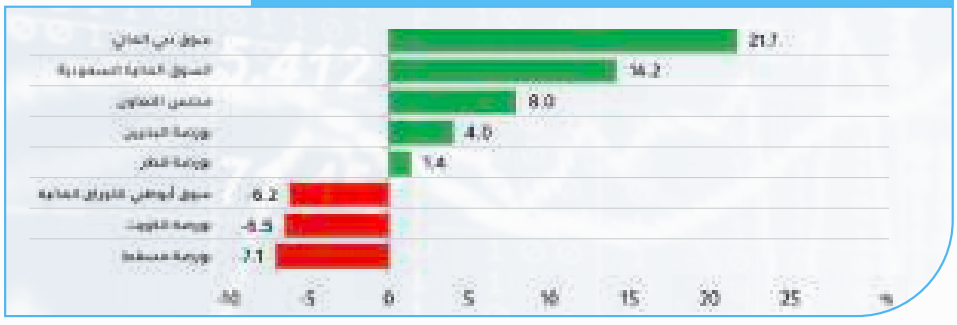

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وتماشياً مع سياسات البنك الاحتياطي الأمريكي، رفعت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون أسعار الفائدة على مدار العام 2023م. ومع ذلك، تظل معدلات التضخم في دول المجلس أقل من المتوسط العالمي، حيث سجلت 3.4% مقارنة بـ 6.8% عالميًا.

وبلغ إجمالي قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,612 مليار دولار أميركي وبارتفاع بنسبة 10.5% مقارنة مع العام السابق، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) وبنسبة بلغت 18.7% بذات الفترة، وذلك نتيجة تحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة المرتفعة.

في حين واصل مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون نموه، حيث بلغ بنهاية العام 2023م ما يقارب 747.7 مليار دولار أمريكي، وبنسبة ارتفاع 4.4% مقارنةً مع العام السابق، (شكل 9). وأتى ترتيب مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الإحتياطية الدولية في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وسويسرا، مشكلاً ما نسبته 4.8% من المجموع العالمي.

شكل 9: الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2019-2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وشهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون في العام 2023م تحسناً بشكل عام، حيث ارتفع إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنسبة 8.1% في العام 2023م، مقارنةً مع العام السابق ليصل إلى 3,207 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون نحو 1,905 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1%، كما سجل إجمالي رصيد القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون ارتفاعاً بنسبة 6.2% وبلغ نحو 1,870 مليار دولار أمريكي.

ومن ناحية أداء هذا القطاع، فقد حافظت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس على مستويات أعلى من الحد الأدنى التنظيمي (8.5%) بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة و21.5% في مملكة البحرين، (شكل 10). وتراوح نمو ربحية القطاع المصرفي الخليجي في العام 2023م بين 7.7% في سلطنة عُمان و55.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث فاقت ربحية القطاع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

شكل 10: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وفي مجال التجارة الخارجية، بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون (لا تشمل التجارة البينية) 1,482.4 مليار دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض -4.0% مقارنة مع العام السابق، وقد بلغ إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون نحو 823.1 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بنسبة -14.5%، في حين ارتفع إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية بنسبة 13.4% ليبلغ نحو 659.3 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك واصل تكتل مجلس التعاون تحقيقه فائض بالميزان التجاري السلعي وبلغ في العام 2023م حوالي 164 مليار دولار أمريكي، (شكل 11). وشكل هذا الفائض نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي للمجلس.

شكل 11: التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية)، 2020 - 2023م

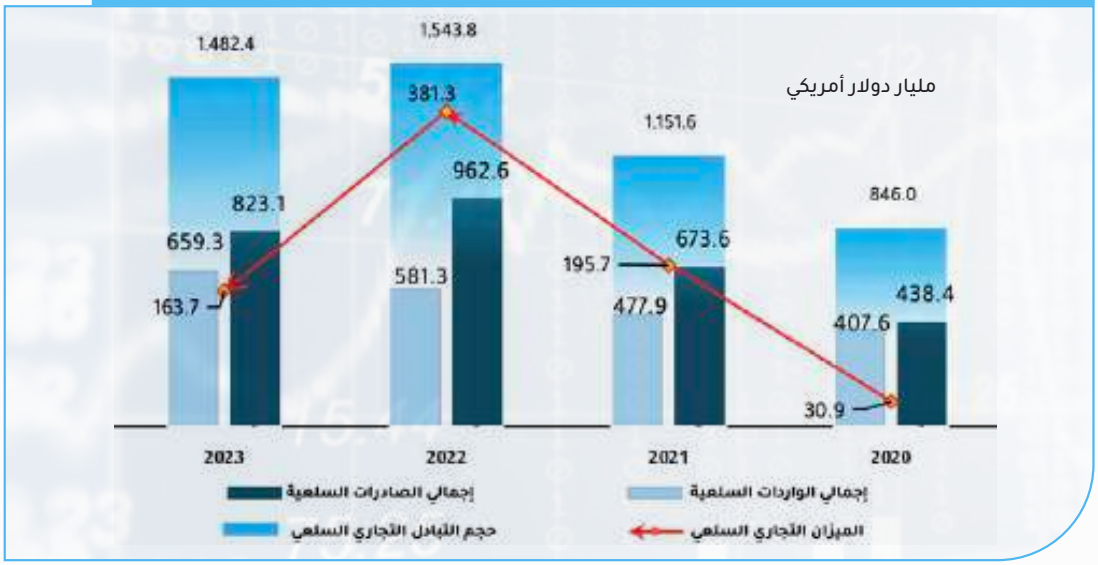

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

فيما تراجعت تحويلات العاملين بدول المجلس للخارج بنسبة -0.4% في العام 2023، لتصل إلى 131.5 مليار دولار أمريكي، مع استمرار تفوق نسبة العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، وبالرغم من زيادة نسب التوطين في بعض الدول الأعضاء.

وبلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون 649.0 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، بزيادة 6.4% عن العام السابق. وشكل الاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون نحو 18.1% من إجمالي الرصيد.

وبلغ حجم أصول صناديق الثروة السيادية بدول مجلس التعاون الخليجي 4.4 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2023م، ومن الجدير بالذكر أن أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية تمثل ما نسبته 34.1% من مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم، (شكل 12).

شكل 12: مجموع أصول أكبر 100 صندوق ثروة سيادي في العالم، 2023م

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI).

ص.ب:840 الرمز البريدي:133
سلطنة عُمان
P.O.Box:840 | P.C:133
Sultanate of Oman
+ 968 24346499
+ 968 24343228
http://www.gccstat.org
http://x.com.gccstat
http://facebook.com.gccstat
http://instagram.com.gccstat
http://linkedin.com.gcc-stat

ص.ب:840 الرمز البريدي:133
سلطنة عُمان
P.O.Box:840 | P.C:133
Sultanate of Oman
+ 968 24346499
+ 968 24343228
http://www.gccstat.org
http://x.com.gccstat
http://facebook.com.gccstat
http://instagram.com.gccstat
http://linkedin.com.gcc-stat